

عجز

مالية الدولة بين سندان "التصنيف" ومطرقة الخلافات

هل الحكومة قادرة على خفض العجز الى 7,5%؟

باتريس جلاّد

"قامت قيامة" المجتمع الدولي خلال الأسبوع المنصرم على الخلافات السياسية التي تحول دون إقرار الموازنة العامة وصدور أرقام سلبية مثل تراجع الودائع المصرفية وانخفاض الفائض الأوّلي...، ولم تقعد بعد. إذ تسارعت وتيرة التحذيرات من صندوق النقد الدولي الذي جال على المسؤولين في لبنان، وتلاه تقريراً و«كالتي» التصنيف الدوليتين "فيتش" و"موديز" عن إمكانية خفض تصنيفها للبنان خلال الشهرين المقبلين، ما يضع الوضع المالي والاقتصادي اللبناني في دائرة الخطر.

ملاعة الحكومة

إزاء هذا المشهد المقلق، خرج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مطمئناً إلى أن ملاعة الحكومة ليست على المحك وأن البنك المركزي يدعم مساعي لخفض تكلفة خدمة الدين العام في موازنة العام 2019، فيما أعلن وزير المال علي حسن خليل أن الأمر تحت السيطرة وتقرير موديز يحتاج إلى قراءة والأمور ليست سلبية، وذلك لتهدئة القلق الذي ساد البلاد. ومساء الخميس عقد اجتماع مغلق بين سلامة وخليل ورئيس الحكومة سعد الحريري للتداول في مجريات الأحداث، ولتقريب المسافات التي كانت بعيدة بين وزير المال والحاكم كما علمت "نداء الوطن" تحضيراً لإطلاق سندات خزينة بالعملات الأجنبية والبحث في الموازنة التي يجب أن تتكامل مع المستلزمات المالية والنقدية مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، علماً أنه لاح في الأفق بالأمس خبر إيجابي وهو الإعلان أن دولة قطر بدأت شراء سندات الحكومة اللبنانية في إطار قرار سابق كانت أصدرته

لاستثمار 500 مليون دولار في الاقتصاد اللبناني، كما أعلن مسؤول حكومي لوكالة "رويترز".

الخبراء الاقتصاديون

وتعليقاً على تلك المشهية المتناقضة من قبل المسؤولين المحليين والدوليين، يجمع الاقتصاديون على أن الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان دقيقان، لا سيما مع تراجع الودائع المصرفية وارتفاع الفوائد، معتبرين أن ضرورة إعادة هيكلة الدين العام أو التخلف عن السداد كما رأّت وكالة "موديز" أمر غير وارد لأن غالبية الدين الأجنبي للبنان والذي يشكل نسبة 73 % من إجمالي الدين اللبناني تحمل عبئه المصارف اللبنانية ومصرف لبنان. الأمر الذي أكدّه أيضاً الخبير الاقتصادي غازي وزني لـ"نداء الوطن"، إذ رأى أن وكالات التصنيف لديها تحفظ على الأرقام الواردة في الموازنة التي لم تقرّ بعد، لا سيما لجهة خفض العجز إلى نسبة 7,6 % من 11,5% وتحديداً "موديز" التي اعتبرت أن العجز المتوقع في موازنة 2019 سيكون بنسبة 9 % وليس كما يقال 7,6 % معتبرة هذا الرقم شديد التفاؤل، مستندة إلى معطيات عدة:

- وجود مبالغة في الإيرادات المعلن عنها بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي.
- تسجيل النفقات أرقاماً تفوق تلك المعلن عنها بسبب ارتفاع قيمة الرواتب والأجور نتيجة التوظيفات في الإدارات العامة.
- صعوبة تحسين الجباية.
- مرور 6 أشهر على بداية العام، وعدم تمكن الحكومة من إقرار الموازنة لغاية اليوم.
- ضبابية فكرة كيفية خفض خدمة الدين العام، هل عن طريق مصرف لبنان



الوكالة	التصنيف	النظرة المستقبلية	التاريخ
ستاندرد اند بورز	B-	سلبية	21 آذار 2019
موديز	caa1	مستقرة	21 كانون الثاني 2019
فيتش	B-	سلبية	18 كانون الأول 2018
موديز	B3	مستقرة	25 آب 2017
ستاندرد اند بورز	B-	مستقرة	12 أيلول 2016
فيتش	B-	مستقرة	14 تموز 2016

أو المصارف؟ علماً أن الاحتمال الأكبر أن تتم عبر مصرف لبنان. - تباطؤ التدفقات المالية في لبنان ونمو القطاع المصرفي، الأمر الواقعي والصحيح.

التحذير في محله

إذاً، برأي الخبراء إن النقاط السلبية التي ارتكزت عليها الوكالات الدولية للتحذير من خفض التصنيف للبنان هي صحيحة ويجدر التوقف عندها، ما عدا مسألة عدم قدرة الدولة على الإيفاء بالقروض ما يستدعي إعادة جدولة دينها العام. "أما بالنسبة إلى وكالة "فيتش" التي

قالت في تقريرها إنه يجب على الدولة اللبنانية خفض عجزها المالي إلى نسبة 5,5 % للأعوام المقبلة، فهذا الأمر بعيد المنال ولن يحصل طبعاً ما يثبت توقعاتها التي تقول إن الدولة اللبنانية ستكون عاجزة عن خفض عجزها.

فهل ستخفف "موديز" تصنيف لبنان إلى Caa1 مع نظرة مستقرة بدلاً من B- مع نظرة سلبية، ما يضع لبنان في خانة التزامات ضعيفة ومخاطر ائتمانية مرتفعة جداً، أم ستسعى الدولة إلى إيجاد حلّ لخلافاتها السياسية حول إقرار الموازنة وخفض العجز إلى 7,6 % وتفايدي التصنيفات التي تكون أسوأ من سلبية؟

أخبار سريعة

سليم صفيّر رئيساً لجمعية مصارف لبنان

فاز د. سليم صفيّر برئاسة جمعية مصارف لبنان، بعد انتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين فازوا بالتزكية. وعلى الأثر، انتقلت الجمعية إلى انتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين. وعقب إعلان فوز المرشحين، اجتمع المجلس المنتخب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس: صفيّر رئيساً، القصار نائباً للرئيس، روفائيل أمينا للسر والصباح أمينا للصندوق.

أولويّة "الزراعة" مسالّخ صحيّة

شدّد ممثّل وزير الزراعة حسن اللقيس نائب رئيس مجلس إدارة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية جعفر عساف، خلال افتتاحه مسلخاً في منطقة علي النهرى، "أن أولوية وزارة الزراعة إنشاء مسالّخ صحيّة ملائمة تراعي المعايير العالمية من حيث المحافظة على سلامة الغذاء للمواطن اللبناني". وأشاد "بخطوة إنشاء مسلخ تتوفّر فيه كل تفاصيل ومتطلبات السلامة الغذائية بدءاً من المسلخ إلى البَرادات والشاحنات المبرّدة ناهيك عن معالجة كل نفاياته السائلة"، موجّهاً تحية الوزير اللقيس إلى أصحاب المشروع "الذين يعملون على تأمين حاجة صحيّة ضرورية لهذه المنطقة".

دوّامة الدولار وارتفاع الفوائد

على المديين المتوسط والبعيد بمجرّد مواجهة البلد مشاكل مالية واقتصادية.

توفّر مسبّبات الإرتفاع

وفي عملية إسقاط النظري على الواقع، يتبيّن أن "لبنان يجمع كلّ مسببات ارتفاع الفوائد"، بحسب البروفيسور جاسم عجاقة الذي يضيف، "ما زلنا تحت تأثير التضخّم الذي فرضته سلسلة الرتب والرواتب، وما يربّته ارتفاع أسعار النفط من أعباء، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفوائد قصيرة الأجل". الحاجة إلى الدولار تدفع إلى رفع أسعار الفوائد، التي بدورها تجذب المزيد من الودائع... دوّامة لا تتطلّب الإستمرار في تنفيذ سياسات نقدية دقيقة فحسب، إنما أيضاً البحث عميقاً في سياسات إقتصادية تحمي ما تبقى من قطاعات إنتاجية. إذ أن مختلف المشاريع تروح اليوم تحت ثقل ارتفاع فوائد قروضها، وانعدام فرصها في الإقتراض لزيادة حجم الإستثمار وتوسيع أعمالها. عنصر واحد قد يترك أثراً إيجابياً على تخفيض أسعار الفوائد وعدم ارتفاعها أكثر هو "نيّة الولايات المتحدة ومجموعة المصارف المركزية الأوروبية والبنك المركزي للإتحاد الأوروبي بعدم رفع أسعار فوائدها. الأمر الذي يدفع عندنا إلى المحافظة على مستوى واحد من الفوائد" بحسب عجاقة. عنصر مهمّ، لكنّه قد يكون غير كافٍ في ظلّ غياب أيّ إصلاحات جدّية على الموازنة والمالية العامة، واستمرار تضخّم القطاع العام، وإعطاء الأذن الصمّاء لكل النصائح والتحذيرات من الوكالات الدولية والتي كان آخرها "موديز" و"فيتش". بين "نقاط" توصيات "ماكنزي" والحاجة إلى الدولار ومجهر المراقبة الدولية، يسير البلد بحذر وترقب، لكن من دون وجود أيّ "منارة" ترشده إلى برّ الأمان.

خالد أبو شقرا

يوماً بعد يوم يتورّط لبنان في لعبة الدولار المسمومة. فانعدام النموّ الإقتصادي، والعجز الهائل في الميزان التجاري (فاقاً في الأشهر الأربعة الأولى الـ 4 مليار دولار)، يدفعان إلى التشجيع على جذب المزيد من الودائع الأجنبية، عبر رفع أسعار الفوائد. هذا الواقع يخلق دوّامة من الصعب الخروج منها. فالتراجع الملحوظ في تحويلات المغتربين، التي كانت تقدّر بنحو 8 مليارات دولار سنوياً، والعجز الهائل في الميزان التجاري الذي وصل هذا العام إلى حدود 18 مليار دولار، وضعف وصول العملة الخضراء من السياحة والقطاعات الخدماتية، تجعل الحصول على الدولار غاية بحذ ذاتها، لكن بطريقة معكوسة. فجذب الدولار لا يتمّ من خلال الطريقة الطبيعية المتمثلة في رفع الإنتاج، وزيادة الصادرات... إنما برفع الفوائد إلى معدّلات قياسية، بغضّ النظر عن انعكاساتها الكارثية على الإقتصاد، والإستثمار.

الفوائد

تنقسم الفوائد إلى فئتين، واحدة على المدى البعيد تحدّدها سندات الخزينة التي تصدرها الدولة، وهي ترتفع كلما زادت حاجة الدولة إلى العملات الأجنبية، واضطرابها إلى إصدارها المزيد من السندات. أما الفئة الثانية فهي الفوائد على المدى القصير، والتي يحدّدها مصرف لبنان، بحسب العوامل الإقتصادية والمالية الموجودة في البلد. حيث يرفع الفوائد لامتصاص فائض السيولة ومحاربة التضخّم، ويخفضها في حالات زيادة السيولة. وفي كلتا الحالتين تتأثّر قيمة الفائدة في أيّ اقتصاد بعامل إضافي بالغ الأهميّة، وهو نسبة المخاطر السيادية. حيث ترتفع

